هل الضمير الانساني

مبذول فردي أو اجتماعي (1)

لحسن صعب

« قد يتبادر لذهن القارىء من عنوان هذا الكتاب انه محاولة فلسفية تكشف من جديد عن اللغز الذي لا يزال يقف عنده العقل البشري منذ بدأ يدرك حقائق الاشياء ، ولكن الواقع انه محاولة تدور حول فكرة « ان الحياة ينبوع لطاقة متجه الى حفظ الحياة » ، ولئن لم يكن بهذه الفكرة شيء من الجدة والابتكار ، فان غلبة النهج العلمي الايجابي ، وحق البحث الاستقرائي في الموضوعات التي يعالجها الكتاب ، يجعله قريباً من المحاولات الفلسفية الميتافيزيكية القديمة ، ويكسبه واقعية تقربه من الابحاث النفسية الحديثة ، وتوحي له باسلوبه الرائق البين ، في النفس هدوء القرار . وفي هذا الفصل الذي نترجمه من الكتاب ، يجد القارىء نموذجاً لامعاً لهذه النزعة في أحد الموضوعات الرئيسية للفكر البشري والحياة الانسانية . . . » ح . ص .

— ١ —

اذا أردنا ان نعرف هل الضمير الانساني ، مبذول فردي او اجتماعي ، فلا بدَّ لنا ان ندرس الفرد ، وقد انعزل عمن حوله من البشر ، لنرى هل فكره يستطيع في هذه الحال ، ان يميز بين مبادىء الخير والشر . وهذه مسألة نظرية ولا شك ، لان كل ما نعرفه عن البشر الأوائل ، يدلنا على أنهم لم يحيوا حياة الانفراد ، ولو فرضنا انهُ كان لهم مثل هذه الحياة ، فانهُ يتعذر علينا ادراك المراحل التي انتهت بهم الى نظام الاجتماع

والآثار الأولى لما قبل التاريخ ، تدلنا على وجود حياة جمعية في ذلك العهد البعيد . واذا لم يكن الاجتماع أصل الحياة الانسانية ، فان ضرورة جمعية غير مدافعة ظهرت مبكرة على مسرح الحياة ، أفضت بالبشر اليه ، لتطالع به حاجاتهم التي تزداد تعقيداً

فاذا كنا لا نستطيع الاستناد الى طور انفرادي للحياة الانسانية ، لنحكم على موقف الانسان المنفرد من مبادىء الخير والشر ، لم يبق أمامنا سوى المنطق المجرد سبيلاً لحل المسألة

ان كل ما اوردناه في القسم الثاني من كتابنا ينزع الى البرهنة على أن الانسان الذي سل نفسه من كل عروة اجتماعية ، يتساءل في وحدته عن الشيء الذي قد يمنع انتشار قوته الحيوية أو يعوقهُ . ولا يتعدَّى اهتمامه هذا السؤال . وكذلك يسعى الى أن ينسج توافقاً بين ملكاته المتنوعة ، ليبلغ بها أقصى ما تؤتيه من جهد ولأن ينزع صور نشاطه لكي ينمي من قدرته . فاذا تساءلنا بعد ذلك : —

(1) La conscience est elle une donnée individuelle ou sociale ?
Essai d'une definition de la vie. Par Jeanne Boyer

هل يقف الانسان في هذه الحال جهوده على ارضاء حاجاته فلا يتعداها ، فتنشأ عن هذا قاعدة لخلاقية اساسها أن لايقتل ، وأن لايدمر للذة ، وأن لا يقترف القتل والتدمير الا في دائرة الأمالي [1] الحيوية ؟ قلنا :

ان هذا لعسير ! لان كل واحد منا لايستنفد ما وفر من جهوده فيما تتطلبهُ ضرورات الواقع فحسب ... وهذه ظاهرة أكثر ماتبين لدى الكائنات الشابة التي أوتيت فيضاً من الطاقة ، فتراها تبدد من قدرتها السُّدى ، في سبل ، ليست من المنفعة في شيء

ومن هنا يظهر لنا النشاط الانساني وكأنهُ متنازعٌ بين طرفين . فيتحرك نحو الطرف الاول ، ليرضي أمالي الحياة ، متجاوزاً مدى قواه ويتحرك في اتجاه الطرف الثاني ليستخدم القوى الكامنة فيه ، مخترقاً لطاق الامالي الراضية ... وفي حدود الحركة بين هذين الطرفين تتكوّن القوانين . ولكنها تكون قوانين السلامة الذاتية لا قوانين جبرية سلوكية . ولا تصدر عنها الروائع ، ولا تُرد منها الموانع ، (الا باسم هذه السلامة) فاذا كانت كذلك فانها لن تستطيع احاطة بالفعل المقبل الا بقدر ما تنبيء عن أمالي المستقبل . ولن تعترض روادعها ، ولن تثبت من ملزماتها الا اذا جاوزت النظر في قيمة الفعل في ذاته ، الى النظر في تأثيره في الكائن الذي يحافظ على نفسه بانتصاره على وسطه . واذا ما انساق النشاط الانساني بطبيعته الى منتهى جهده فان حفظ النفس بالانتصار على الوسط لا يقيم دونه أيًّا من العثرات او الحدود

ولا بدَّ لنا أن نعترف بأن بعض الخصائص النفسية لاتنمو لدى الفرد المنفرد المنعزل ، لأن من صور الحياة ما ستنعدم منهُ المنفعة ، وما سيزول معناه في حال الانفراد ، فلا ينصب فيه النزوع الحيوي . فلا يتصور مثلاً وجود الحسد ويختفي ذلك النزوع الرائع الى فضيلة الاحسان الرفيعة التي ينشر بها الانسان ، ما كمن فيه من حُبِّ الحياة على جميع المخلوقات . وكذلك فان من الخصائص ما يزداد نموًّا لدى الفرد المنعزل

فنرى ان الميل الطبيعي لكنْف المنافع قد تمكن منه ، فتكون هذه المدخرات له عونًا اذا دقت ساعة العوز ، ويصعد من مرحلة الادخار الى البخل المجرد البسيط . ولقد سبق ان أوضحنا آلية هذه الوصمة في الانسان ، حيث قلنا إنها اللذة التي يحسها النزوع في استملاك شيء ذاتي له

وانهُ لمن العسير علينا ان نكثر من الامثال ... فالشره ، والشجاعة ، والنذالة ، أوتيت جميعها بدقة معنى فرديًّا . والصعوبة التي أخذنا في تذليلها ، هي ان نتبين حكم الفرد الذي اعتزل البشر . على هذه الخصائص ، سواء أرذائل عددناها أم فضائل ، وان نمكنه نظره

(١) اخترنا ترجمة لكلمة exigences كلمة الامالي

اليها ، وقد عبّرت عن وجودها في نفسه او قد نزعت الى هذا التمييز ...

والحق أننا لا ندري أي طريق يسلك الى هذا التصنيف ... ولعله يخلص اليه من حكمه على ذاته وعلى قيمة أفعاله ... ولكن كل حكم من هذا النوع يقتضي مقارنة خفية بين ما هو كائن وبين ما يجب ان يكون . وليس الواقع هو الذي يمنح بالضرورة الحد الثاني من المقارنة بل أنهُ لمن الاصح ان يكون تصوراً فكريًّا نحوزه بالطرق المألوفة للتجريد الفكري والتعميم بعد ان نعيّن متوسطاً، أي نقطة للتوازن بين الخطوط المتباعدة التي تحدث هنا وهناك مهما تتكاثف درجاتها ...

ولسوف ينتهي هذا الكائن الذي فرضنا عزلتهُ بأن يعي قوته ووجهة نشاطه . ولسوف يكون لفكرة «الحفظ» في نفسه وجود مستقل، أعني انهُ سيتخذ السلوك من القوانين مايوافق الامالي التي أقرتهُ عليها فكرة الحفظ الواعية . ومع ذلك فيتعذر عليه ان يدرك انهُ في حدود النشاط الطبيعي، او ان واحداً من ميوله الفطرية جمح به بعيداً عنها ... أضف الى ذلك — وهذا كل مايعنينا في الموضوع — انه لن يستطيع هذه الميول تصنيفاً على أساس مبدأ الخير والشر . وهذا ما يحملنا على ان نقر أنهُ انما ألهم هذا التصنيف ، فتستحيل علينا البرهنة على ذلك ، لانهُ ليس من سبيل سوى النظر المجرد لمعالجة الموضوع ، ولاننا لا نبصر في الميدان الفردي علاقة ما بين الضمير وفكرة الحفظ . وقبل ان نجزم بصحة هذا الفرض او فساده يحسن بنا ان نبحث المعنى الاجتماعي لوجود الضمير

— ٢ —

ذكرنا ان ما خلفهُ الانسان الاول من آثار الحياة ، أسفر عن حياة جمعية معقدة . على أننا لا ندري كيف ابتدأ الاصل التكويني للقبيلة الاولى ، لاننا لا نستطيع ان نختار بين الرأي القائل بأن الامومة بما وثقته من طبيعي الصلات ، كانت هي الاصل ، وبين الرأي الذي يرجعه الى حلف التعاضد بين فئة من الرجال . فلا نجد بدًّا من التساؤل : ما هي القواعد التي استوت عليها ، في القبيلة الاولى ، حقوق كل فرد وواجباته ؟ لاننا اذا أوغلنا في تاريخ الانسان الاول ، تبدّى لنا تنظيم اجتماعي يساوره التعقيد : فن أدوات تسد ما اختلف من الحاجات ، الى أسلحة ، الى آثار مثوى Foyer يتفجر من ينبوعه الرائع الدفء والحياة ، وتردد في ظلال زواياه ، عناوين ما مَتَّع من تلك الليالي الرهيبة . وحسبنا كل هذه دلائل تنطق بالتنظيم البدائي . ومن هذه الدلائل، تمتد مراحل تطور ينزع الى أن يعقد على الدوام من ذلك التنظيم . ويلوح التعقيد في جميع الميادين ، وتلاحظ له أرجاع متواصلة من كل

ميدان على الآخر . فيتجلى في السياسة في تنسيق الحريات الفردية ، وبرى الروابط الشخصية ، وكلّ ما تثبت فيه بذور القانون الخاص ، وكل ما يتألف منهُ فيما بعد ، يخضع لقوانين تزداد دقة يوماً بعد يوم . ويظهر في ترسيع نطاق الحياة الاقتصادية ، الانتاجية منها والتوزيعية لمبدأ العوز ، وسعيها المتواصل لاستكمال ما يجد فيه من حاجات

ولا سبيل إلى إنكار أن هذا الخلق المتواصل ، تعبير عن الحياة الفوّارة ، وهي تدخل بتيارها المتسلط في كل شيء ، وتدفع الانسان والمجتمع بالجهد والالم ، إلى بذل اقصى ما يستطيعان ... على ان الشكل الاجتماعي قد نزع قبل ان ينتهي الى هذا الامتداد والتعقيد ، الى تكفل السلامة لكل من اعضاء المجتمع . وكانت قوة البشر رهينة العدد ، قبل ان يتنوع الجهد وينقسم العمل وتنمى الوسائل

وقد كان الانتشار نصيب كل عائق لتكوّن هذا النظام الاجتماعي الجيد . واذا كانت فائدة الفرد منهُ محتمة ، فلا مردّ له من تسهيل ذلك التكوّن . فاذا أقررنا بهذا الموقف المشجع من الفرد تساءلنا : « أليس الضمير ، او تلك القدوة التي ميز بها الانسان بين الخير والشر ، بدون ان يفكر او يعقل ، متمثلاً في تحقيق هذا الشرط الاساسي لتكوين النظام الاجتماعي؟ وفي الجواب عن هذا السؤال : لا نستطيع الاّ الاعتماد على اشد الكلام اتصالاً بالواقع ....

فقد آثرت الحياة الجمعية — كما سبق ان ذكرنا — الانسان منذ البدء بنعمائها ، حينما حلّت له مشكلة الدفاع عن نفسه . واننا لنستطيع ان نتصور غير مترددين حياة القبيلة الاولى متمركزة حول المثوى في ساعات الدعة وان كل فرد راغب بان تنعم روحه بهذه الدعة ، وليس من يتّهم من يهدد سلامته . فأحوجته هذه الرغبة الى التيقن بان حياته بمنجاة من خطر رفاقه الذين يعيشون معهُ ، وان له ان يستجم بعدما بذل في الصيد من جهد ، وليس من جيرانه من يتوعده ، وان يسكن لسبات الليل ، وليس حوله من يترصد منهُ غفلة ليفتك به . لكل هذا يتطلع لكي يطمئن الى الحياة

وليس من سبيل لهذا الاطمئنان إلاّ اذا رسخت في جميع النفوس قداسة حياة الشعب clan والاّ اذا استقرّ في روح كل فرد ذلك الامر المطلق : « انك لن تقتل ... » إنك لن تقتل وان فوق المنافسات ونزعات الانتقام صوتاً مدوّياً يناديك ويحتم عليك ان تحترم الحياة ...

واذا أرجعنا البصر الى مثل آخر ألفيناه — كما سبق ان اشرنا الى ذلك — ان نماء الوسائل إذ هيأ للانسان ان ينظم في الميدان الاقتصادي توزيع العمل ، أثار في الوقت ذاته مباراة مستحرة بين رغباته وبين ما يمده لإرضائها

ولقد نشأت من هذا الوضع الاقتصادي ، مبادلات من المنافع والخدمات بين البشر ،

توسطت فيها النقود أو لم تتوسط . ودخل عنصر ذاتي في هذه المبادلات . ذلك بأن الانسان يطمح في ان يرضي من ورائها رغبة من رغباته . ولا غنى لهذه الرغبة عن وجود شعور في نفسه بأن ما يمنحه وما يناله متعادلان . واذا كانت المفاوضات طريق هذه المبادلات ، فقد يتعذر ان تتضح جميع وجوهها في إجراء واحد آني ، وأن يشمل العقد تفاصيلها جميعاً ، فيبرم العقد ويظل بعض التفاصيل أمانة في فكر المتعاقدين . وهذه الاسباب جميعاً تتطلب نية صادقة . وتحول السداد بالاتفاقات ، مرتبطاً بالنزوع الى الوفاء او الاخلاف في ارادة المدين . وكلما أثار تعاقب الزمان على العقد من الظنون ، تاق كل من المتعاقدين الى تجديد ثقته بأن من اتخذه له غريماً لن ينكث له عهداً

ولقد أملى الوضع الاقتصادي قوانين التعاقد بين متبادلي المصالح ، ولكن المعاملات لم تكن لتستقيم على أساسها ، الا اذا وقر في نفس كل فرد ، ان للعهد حرمة عند الجميع ، وان الخيانة ونكث العهود شر وبيل . وسواء اراد قوم او ابى آخرون ، فليس غير هذا من سبيل لقيام المعاملات وليس من جدوى لسن العقوبات وسيادة الحذر ، ان لم يكن لها صدى في روح أكثرية المتعاقدين ، وان لم تتجاوب في نفوسهم ، مع فكرة غريزية ، بأن تلك القوانين ضرورة لازمة لنشاطهم الاقتصادي . وان الانسان الذي آمن بان هذه القوانين صورة تجردها فكرة او أحس انها تصدر عن مجموعة الظواهر الاقتصادية هو الوحيد الذي يستجيب لالزاماتها وتتمكن منه الخشية من عقوباتها ، ويذعن لسلطتها التامة

إن الحياة الاجتماعية لا تنمو الا في جو من الثقة . وتتجلى هذه الثقة في نفس كل فرد اذا ما أمرته ان يفعل شيئاً ما او نهته عنه لئلا يعدو من سلطانها . ولقد آثر فكرنا الحي ذلك العهد الذي يعلن به الانسان عن ارادته في حالات جوهرية او صورية خاصة ، ليشعر به هذه الثقة . ونستطيع أن نتنزل مثل هذا عن المدلول الادنى من الامان الذي ينزل عنه أحدنا لجاره لان ساكن ومالا مندوحة له عن أن يمر في الشارع ، مطمئناً أن ليس من حصاة تستهدفه من أي منزل أو من وراء أي جدار وأن لنا ان نبتغي اجتياز الشوارع آمنين أن السيارات لن تسحقنا

على أن تنفيذ هذه الاغراض يثير صعوبات فقهية . ويستحثنا تحديد مشكلة أساس التبعة . ولكن هذا الطرف من الموضوع لا يعنينا الآن ، ولسنا نبحثه الا من حيث يتعلق بالضمير اي بالشعور الطبيعي بالخير والشر . وانا لا نريد الآن دراسة التبعة من حيث أنها نظرية فقهية ولكن من حيث أنها شعور بأننا مسؤولون عما اتيناه من افعال ، حتى اذا ما صدرت عنا أعلمنا شعور معنوي بأن بيننا وبين نتائجها نسباً . ولكننا لا نقدم عليها قبل ان نقيس نتائجها الممكنة ، وان نتردد برهة ، نستمد فيها من الروية والحذر ما يثبت لنا بأن المجتمع لن ينال

منها قلقاً . ولبثت الروية وقد آزرناها ، والحذر وقد استسلمنا له ، يتنبهان بالردع أبداً فيزينان لنا دائماً « لن تقتلوا ... ولن تسرقوا ... ولن تنكثوا ما عقدتم من عهود ... » ولكن صوتاً آخراً ينبعث منهما في بعض الاحيان ، صارخاً « ذروا الاسراف والمغالاة ... وتصرفوا في شؤونكم باحتراس » ! ولئن حتم علينا القدر او الضعف ذات مرة ، ان لا نأتي ما شاء من النتائج لسارع الينا وخز الضمير قبل ان نحاول التقويم ، واذا ما حاق علينا هذا الوخز ، فاننا راغمون على تحمل السوء الذي اتانا من القدر او من ضعفنا

ولقد كان شعور كل منا بمحاسن الحياة الاجتماعية ، يقتضيه ان يذعن لواجب معنوي ، فلا يبغي الى اقلاق الثقة الجمعية سبيلاً وانما يسعى لأن يقوم الحيف الذي قد يصيبها من الآخرين ، وليس هذا الواجب المعنوي الاّ الضمير . وانا لننتقل بنظرية ليفي برول Lévy Bruhl من ميدان القانون ، الى ميدان الاخلاق ، حيث تبدو لنا أقوم قيلاً . فاذا كانت هذه النظرية تتحدث عن الثقة ، فانهُ لمن الحرية ، ان نخص بها ميدان القضاء الذي لا يتكافأُ بغير الحالات التي امتهنت فيها الثقة الجمعية

ولسنا نأمن من يعترض علينا بأن الحديث عن الخير والشر على أنهما تلقائيان في قلب الانسان عجيب ... فما أكثر الامثلة التي تشهد بانتصار الشر ، وما أكثر الحالات التي أغرى الضعف الانسان فيها فاستكان ، وما أكثر ما لاح لنا توازن المصالح ، وقد اضطرب في صالح فئة من الناس . ولكننا نجيب بان مبتولات الوعي أكسبت المجتمع موقفاً طبيعياً دفاعيّاً ، كما بينا ذلك ، فنشرت منهُ نفوس أوتيت من الكثافة ما حجب عنها تلك الاماني الاجتماعية . فما استقامت لها فكرة دقيقة عنها ، وطغى تطرف مضاد بفئة ثانية من الناس ، فاندفعت بهما رغبتها الخاصة في استغلال اولئك

ولم يبق لنا ان نزعم بأن هذه الملكة التي وقرت فينا لتمييز الخير والشر ، مدتنا بها ارادة قديرة على ان تفرض الفعل او ان تمسكه . والحقنا في كل بحثنا كافة قوة ، وأبدلناها مختارين بكلمات الشعور والتوقف والتردد . اذ انهُ ليس من شأن الضمير الاّ ان يقدم الايثار الثبت ، لانهُ ليس تلك الطاقة التي تنصب في الفعل ، وتمنحه السلطة ، وتحدد منه الاتجاه . ولكنه ذلك الدليل الذي يقف بنا عند مفترق الطرق . فيهدينا سواء السبيل ، غير مكترث للقوى السيئة التي تزين لنا ان لا نستبيغ هداه ... وفي الوقت الذي تزدحم فيه الدوافع والحركات ، لا يكون الضمير غير عنصر الاعتدال ... تلك هي مهمة الضمير . ولئن أبان للانسان الصراط المستقيم ، فانه علق في جيد من حاد عنه تبعة ما أتاه ...

ثبت عندنا مما سلف ان الضمير مبتول اجتماعي اساسي ، وانه يترجم في نفس كل منا رضاه عن أماني الحياة العامة واحترامه إيّاها . ولكن هذه الأماني تتغير مع الزمان ، وتتكيف مع

ضرورات ما يُنفِذُ من تعقيد اجتماعي . وان الضمير ليبيّن في وقت ما ، حدود ما يمكن أو يستحيل معهُ تكوُّن الحياة الجمية . إنهُ قاعدة أساسية لها ، وان الاكثرية تنظر بعين الاستنكار الى الظروف التي لا يبرز فيها من سلطانه

ولقد أراد البشر من الضمير وقد تمثّل فيه منتهى البساطة قانون منبثق من الواقع الاجتماعي ان تتبلور فيه حقيقة صلبة خالدة لا ينالها التغيير . ولكننا ننظر الى الحياة على انها تيار ينساب في طول خط التطور ، وعلى انها قوة تغذي جهازاً كاملاً ، فتوفق بين وظائفه ، وتوجههُ نحو هدف أوحد ، ذلك الهدف هو : تفتّح الفرد ، وتقدُّم الجنس . وان ما أراده البشر يختلف عن مثل هذه النظرة الى الحياة . فلئن كان الضمير ذلك التعبير التلقائي في نفس كل فرد منا عن الضرورة الاجتماعية ، فلا بدّ ان يؤثر فيه على كرّ العصور ، تجدد الاماني الاجتماعية ، وهي تنزع دائماً نحو التعقيد المتنامي للوسط . والحق اننا نلمس ان قوانينه تكيفت مع الزمان والمكان ، فلم تكن واحدة على الدوام . ولكن الضمير انتصب عند حدود الامكان ، فلم يكن له ان يتطاول الى كثرة من التفاصيل والدقائق ، ولقد وافق التطور فتصاعدت قوانينه في سلم الفهم والوضوح ولكنها تحامت سلم التفصيل والتدقيق . فخلف واجب احترام الحياة الانسانية ، واجب احترام أفراد القبيلة ، حينما أخذ يتمكن الشعور بالترابط بين الناس وأخصب التعاون بينهم واستبدلت تلك القاعدة القديمة : « لن تسرق » بفكرة عامة جديدة للشرف ، أناخت بأفعال اللصوصية ، وبكل ما يساورها من عمليات . والأمثلة متعددة على ذلك

وانه لن الخطإ ان ندعي ان القوانين البدائية احتَوت بالقوة كلّ ما تتألف منهُ قوانين اليوم ، لأن هذا الادعاء رجعة الى ذلك اللاتغير الذي سبق ان اشرنا اليه . فان مبدأ وجود هذه القوانين اقتضاها ان تتطور ، وان تتعدد فتوسع من تأثيرها لتوافق بها ، ما يتجدد من الاماني . فالخلق متواصل في المجتمع . واذا كانت قوانين الضمير تابع هذا الخلق ، فكيف يكون لها ، ان تحتوي في بداءتها ما اسبغته عليها فيما بعد القرون المتعاقبة ؟ ولقد رأينا ان انتصار فكرة اولية في الميدان الاجتماعي والفردي هو الذي تحكم في هذا الخلق . تلك فكرة « الحفظ » وقد تميزت اتجاهاً بيناً ، صاحبه الاحترام دائماً . وليس الضمير الا واحدة من الوسائل التي هيأت لهذه الفكرة الانتصار حينما مكنت وخلدت التكوينات الجمية . ولقد استقرت في هذه الفكرة حقيقة أبدية واحدة ، هي ان نستلهم في صور متنوعة ، ما تأصل في الحياة من ارادة الدعومة والصيرورة

وهكذا تجاوز فكرة « الحفظ » مبادىء الخير والشر ، وتوافق بين الواجبات الخلقية ، وما تعدد من واجبات الحياة التي تحدثنا عنها في الاقسام السابقة